

تفصيلات المحادثات بشأن إمكان

فتح سفارة الولايات المتحدة في القدس*

بهدهوء، ومن دون أبواق مَدْوِيَّة، توصلت الحكومتان الإسرائيلية والأميركية مؤخراً إلى اتفاق بشأن البدء في إقامة مبنى سيصبح مقر سفارة الولايات المتحدة في القدس. وكما في حالات عديدة أخرى، تم تحقيق هذا الاتفاق (الذي يعني أن على الحكومة أن تتخلى عن مواقفها السابقة) بفضل تفاهم بين رئيس الحكومة يتسحاق رابين ووزير الخارجية شمعون بيرس، في الدرجة الأولى. وفي هذه المرة، كان رابين يتصرف أيضاً بوصفه وزيراً للداخلية.

يتحدث جدول الأعمال الحالي عن "مبان دبلوماسية". وهذه الصيغة الملتبسة وغير الملزمة، التي تم تبنيها أيضاً من قبل لجنة التخطيط اللوائي في وزارة الداخلية، أنقذت المفاوضات من طريق مسدود وصلته منذ أعوام عديدة. ففي الماضي، رفضت الحكومة الإسرائيلية التحديدات الغامضة التي وضعتها الولايات المتحدة لأغراض استخدام المباني التي ستم إقامتها في موقع قاعدة أَللنبي التابعة للجيش. وكان تم تأجير هذا الموقع، الذي هجره الجيش، إلى الحكومة الأميركية سنة 1989، وكانت إسرائيل تأمل بأن تبني الولايات المتحدة مقراً لسفارتها هناك، بينما أرادت وزارة الخارجية الأميركية أن تبني عدة مبان في الموقع، لكنها لم توافق قط على أن تلتزم إقامة سفارة هناك.

في المحادثات التي أُجريت في لجنة التخطيط اللوائية، طالبت إسرائيل بأن ينص الاتفاق على أن يصبح المشروع سفارة، وأن يُشغل مبنى آخر. سكني. من قبل السفير. ورفضت الولايات المتحدة أن تحدد سلفاً، لا وظيفة المباني ولا مستوى المسؤول الرفيع الذي سيشغل السكن الفاخر الذي كانت تخطط لبنائه. وفي إحدى المراحل، طلبت لجنة التخطيط اللوائية مساعدة المستشار القانوني لوزارة الخارجية في وضع الصيغة. وساهمت الوزارة بصيغتها الخاصة لتعريف هذا السكن: "سكن يمكن استعماله مقراً للسفير."

رأت لجنة التخطيط اللوائية أن هذه الصيغة تعتبر خضوعاً للرأي الأميركي فرفضتها. وظلت المحادثات عالقة في اللجنة منذ سنة 1992، لكن الواقع الجديد في الشرق الأوسط كان له أثره في هذه المحادثات أيضاً: ففي الرسائل التي تبادلها البلدان منذ ذلك الحين، قررت إسرائيل عدم الإصرار على صيغتها السابقة، كما اعتبر الموقف الأميركي أكثر ليناً أيضاً. وكان الأمين العام للمجلس الوزاري المصغّر شموتيل هولاندر، الذي انضم إلى المحادثات في الأسابيع القليلة الماضية، قد شارك في الصيغة القانونية. وقُدِّمت المسودات النهائية إلى رئيس الحكومة في الأسبوع الماضي للموافقة عليها. ونص التعريف الموافق عليه على أن "مباني دبلوماسية" ستقام في الموقع، وأن "الممثل الدبلوماسي الأرفع مستوى للولايات المتحدة سيعيش في المبنى المخصص للسكن. أمّا المجادلات النارية بشأن دقائق مختلفة [في الصيغة]، التي احتدمت في عهد حكومات الليكود أساساً، فقد اعتُبرت غير مهمة سنة 1994.

"في إمكاني أن أؤكد لك أن المجمع الذي تزعم الحكومة الأميركية على بنائه في موقع قاعدة أَللنبي، بالقرب من المنتزه الواقع على الخط الذي يفصل شرق القدس عن غربها، سيشتغل على مبان دبلوماسية مثيرة وجميلة. هي الأجل في القدس." هكذا أخبرني أمس المحامي أورن بيرسكي من القدس، الذي يمثل الحكومة الأميركية في المفاوضات. وأكد بيرسكي أنه تلقى ضوءاً أخضر من حكومة الولايات المتحدة لدفع المفاوضات عقب التقدم الذي أحرزته العملية السلمية. وسيتم أيضاً توقيع اتفاق بشأن البناء في القريب العاجل، يتبعه إعلان مناقصات وجدول زمني ببدء البناء وإنهائه. ويتوقع أن يتواصل البناء متزامناً مع التقدم الذي سيتم تحقيقه في مفاوضات الترتيبات النهائية مع الفلسطينيين.

* أمنون برزيلي، "هآرتس"، 1994/10/25، مترجم في: FBIS, October 26, 1994

وبما أن الولايات المتحدة هي أحد الراعيين الرئيسيين للعملية السلمية، فإنها قد تكون راغبة في أن تكون مستعدة للمرحلة الأهم في هذه العملية. ولذلك، فإن إقامة سفارة أميركية في القدس هي مرحلة رمزية ومهمة في الاعتراف الدولي بسيادة إسرائيل على المدينة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx